

معيار

الميزان المقاصدي الرقمي

نموذج رياضي لمحاكاة الترجيح المقاصدي
في البيئات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي

V_{maq}



تأليف

د. مشعل بن عبدالله بن دجين السهلي

أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الشريعة بجامعة المجمعة



معيار

الميزان المقاصدي الرقمي



ح) مشعل بن عبدالله بن دجين السهلي ، ١٤٤٨ هـ

السهلي ، مشعل بن عبدالله بن دجين
معيان الميزان المقاصدي الرقمي. / السهلي ، مشعل بن عبدالله
بن دجين .- الرياض ، ١٤٤٨ هـ

رقم الإيداع: ١٤٤٨/٢١٠٤
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٦-٦٩٧٠-٧

معيار

الميزان المقاصدي الرقمي

نموذج رياضي لمحاكاة الترجيح المقاصدي في البيئات الرقمية
وأنظمة الذكاء الاصطناعي

المعادلة الحاكمة والخوارزمية المرجعية للدالة المقاصدية V_{maq}

تأليف

د. مشعل بن عبدالله بن دجين السهلي

أستاذ أصول الفقه المشارك بقسم الشريعة بجامعة المجمعة

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولاً متسارعاً نحو البيئات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي، وهو ما يفرض على الباحثين والمؤسسات التفكير في إيجاد أدوات معيارية قادرة على تنظيم المعطيات الوصفية والكيفية في صور قابلة للمعالجة الحاسوبية؛ دعمًا لاتخاذ القرار، وتقليلاً للتباين التقديري، وتعزيزًا للانضباط الإجرائي في البيئات المؤسسية والتنظيمية.

وفي المجال الشرعي، تبرز المقاصد الشرعية بوصفها أكثر الحقول اتصالاً بعمليات الموازنة والترجيح؛ لاعتمادها على أوصاف يغلب عليها الطابع الكيفي والتقديري، مثل: المصلحة، والمفسدة، والحر، والمآلات، واتساع الأثر. وهذه الأوصاف تتفاوت درجات تقديرها باختلاف الوقائع والسياقات والقرائن، مما يجعل الترجيح المقاصدي محتاجاً إلى قدر أعلى من التنظيم والحوكمة، لا سيما في البيئات المؤسسية التي تحتاج إلى قدر أكبر من الاتساق في النظر واتخاذ القرار.

ومن هنا تأتي الإشكالية التي نحاول في هذا الكتيب معالجتها، وهي: إلى أي مدى يمكن تمثيل بعض عناصر الترجيح المقاصدي في نموذج رياضي منضبط، من غير أن يتحول ذلك إلى بديل عن الاجتهاد البشري؟

ولا ينطلق هذا السؤال من فرضية اختزال المقاصد في أرقام جامدة، ولا من دعوى إمكان إحلال النظام الآلي محل النظر الاجتهادي البشري، وإنما يقوم على فرضية أكثر تحفظاً، مفادها أن جانباً من عملية الموازنة المقاصدية يمكن تمثيله بصورة كمية أو شبه كمية، بما يساعد على تنظيم التقدير، وتقليل التفاوت الإجرائي، وتحسين قابلية المعالجة الرقمية للوقائع المعاصرة.

ومن هذا المنطلق، يقدم هذا الكتيب نموذجاً رياضياً باسم:

"معيار|الميزان المقاصدي الرقمي"

وهو نموذج يقوم على دالة رياضية مرجحة، تدمج بين المحددات المقاصدية والثوابت المرجعية والمتغيرات الواقعية والاستشرافية للواقعة، وفق منطق حسابي منظم، لينتج عنها مؤشر مقاصدي إرشادي يساعد في دعم الموازنة والتقدير.

ويرمز للمؤشر المركزي في هذا النموذج بالرمز $V\{mag\}$ ، وهو اختصار لعبارة

Maqasid Weighted Value، أي: القيمة المقاصدية المرجحة. ويقصد بها القيمة الإرشادية التي ينتجها النموذج بعد معالجة محددات الواقعة وفق الدالة الحاكمة. ومع ذلك، فإن الناتج الرياضي للدالة لا يمثل حكمًا شرعيًا مستقلًا، ولا ينشئ حكمًا تكليفيًا بذاته، وإنما هو مؤشر إرشادي يحاكي عملية الترجيح، يساعد على ترتيب عناصر الواقعة والنظر فيها، بقاء سلطة النظر والاجتهاد النهائي للمختص البشري. وعليه، فليست الغاية من هذا العمل تحويل الحكم الشرعي إلى عملية آلية، بل تقديم نموذج رياضي يساعد على تمثيل بعض عناصر النظر المقاصدي في صورة قابلة للمعالجة الحاسوبية، بما يفتح آفاقًا لتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي الشرعي، ومنصات الحوكمة التنظيمية ذات المرجعية الشرعية.

المقادير الشرعية الكمية: مدخل إلى التمثيل الحاسوبي

تمهيد

يقوم نموذج "معيّار" من فكرة أن بعض الأوصاف الكيفية الداخلة في عملية الترجيح المقاصدي يمكن ضبطها في صورة معيارية منظمة تسمح بمعالجتها حسابيًا ومحاكاتها رقميًا، دون أن يعني ذلك اختزال المقاصد الشرعية في صيغ رياضية جامدة، أو إلغاء الطبيعة الاجتهادية البشرية.

وليس هذا المسلك غريباً في البناء الفقهي؛ إذ تكشف -لنا- الأحكام الشرعية في أبواب متعددة من الفقه الإسلامي صوراً من التقدير والضبط العددي، متى ما دعت الحاجة إلى تقليل التفاوت وتحقيق العدالة الإجرائية.

ولا يُقصد من استحضار هذه النماذج إثبات وجود معادلات شرعية بالمعنى التقني المعاصر، وإنما الغرض منها بيان أن تحويل بعض المعاني التقديرية إلى صور معيارية منضبطة يمثل مسلكاً إجرائياً مألوفاً في البناء الفقهي، ما يفتح مجالاً للباحثين لفهم فكرة التمثيل الحاسوبي المعاصر في سياقها المنهجي الصحيح.

التقدير الكمي في الضمانات والحقوق

من أوضح الأمثلة على التقدير المعياري المنضبط ما قرره الشريعة من تقديرات مالية محددة في أبواب الضمان والجنايات والحقوق المالية، حيث جرى ضبط التعويضات والمقادير على نحو يقلل من التفاوت ويحقق العدالة.

ففي باب الديات وأروش الجنايات، لم تُترك قيمة التعويضات للتقدير الكيفي أو التفاوت الشخصي، بل وضعت لها مقادير معيارية محددة تراعي طبيعة الضرر، بحيث أصبح لكل نوع من أنواع الجناية تقدير منضبط يحقق قدرأ أعلى من العدالة والانضباط.

كما يظهر هذا الاتجاه في تقدير الكفارات، وفي تحديد مقادير الزكاة والأنصبة الشرعية

والملاحظ هنا أن الغاية من هذه التقديرات ليس اختزال المعاني الشرعية في الأرقام، وإنما ضبط الممارسة وتقليل التفاوت وتحقيق قدر أعلى من الموضوعية الإجرائية، وهذا قريب في غايته من محاولة ضبط التقدير المقاصدي بمعايير تساعد على تقليل التفاوت

في النظر الاجتهادي.

ضبط المشقة والحاجة في التطبيقات الفقهية

لا يقف حضور التقدير الكمي عند المجال المالي، بل يمتد إلى أبواب واسعة تتعلق بالأوصاف الظرفية والواقعية.

ففي أحكام السفر، جرى تحويل معنى السفر إلى أوصاف كمية أكثر انضباطاً في كثير من التطبيقات الفقهية، من خلال ضبط المسافة أو المدة أو القرائن المؤثرة في الحكم.

وكذلك الحال في تقدير المشقة والحاجة والضرورة؛ إذ لم يُترك النظر فيها دائماً للتقدير المطلق، بل ظهرت عبر التاريخ الفقهي ضوابط ومعايير تراعي: درجة الحاجة، وعموم البلوى، واتساع الأثر، وتكرر الواقعة، وقوة الحرج. وتكشف هذه العناصر أن التقدير الفقهي لم يكن دائماً تقديرًا مرسلاً بلا ضوابط، بل كان في كثير من تطبيقاته محكوماً بقرائن ومعايير تساعد على ضبط النظر وتقليل التفاوت في تنزيل الحكم على الواقعة.

ومن هنا، فإن تمثيل بعض المحددات المقاصدية في صورة معيارية منظمة لا يُعد خروجاً عن طبيعة الاجتهاد، وإنما هو محاولة معاصرة لترجمة هذا الضبط الإجرائي إلى صورة قابلة للمعالجة الرقمية، مع بقاء الحكم النهائي خاضعاً للنظر الفقهي البشري.

من التقدير الفقهي إلى المعالجة الرقمية

إذا كانت التطبيقات الشرعية قد عرفت صوراً من التقدير المعياري المنضبط، فإن التحول الرقمي المعاصر يفرض تحدياً إضافياً يتمثل في: كيفية تمكين الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي من التعامل مع الأوصاف الكيفية ذات الطبيعة الاجتهادية. فالأنظمة الرقمية بطبيعتها لا تتعامل مباشرة مع المفاهيم المرنة أو الأوصاف المجردة، وإنما تتطلب وجود بيانات منظمة، ومتغيرات واضحة، وعلاقات قابلة للمعالجة.

ومن هنا تنشأ الحاجة إلى ما يمكن تسميته بـ: التمثيل الحاسوبي للأوصاف المقاصدية، أي: إعادة تمثيل بعض المحددات المقاصدية في صورة رقمية أو شبه رقمية تسمح بقدر من المعالجة الآلية والمحاكاة الإجرائية.

ولا يعني هذا أنه يمكن احتواء المقاصد الشرعية داخل نموذج رقمي؛ إذ هناك كثير من عناصر الاجتهاد تتصل: بفقهاء الواقع، وسياق النازلة، وخبرة المجتهد، والنظر في المآلات.

إلا أن ذلك لا يمنع من بناء نماذج معيارية جزئية تعين على ترتيب النظر في الواقعة، وتحدد في تفاوت التقدير في البيئات المؤسسية الشرعية والتنظيمية.

حدود التقدير الكمي في المجال المقاصدي

مع أهمية التمثيل المعياري، إلا أنه من الضروري التأكيد على أن أي محاولة للمعالجة الرقمية يجب أن تبقى محكومة بجملة من الحدود المنهجية. وأهم هذه الحدود:

أولاً: أن النموذج الرياضي لا يُنشئ حكماً شرعياً مستقلاً، ولا يستقل بعملية الاجتهاد.

ثانياً: أن الناتج الرقمي يمثل مؤشراً إرشادياً محاكياً للترجيح، لا حكماً ملزماً بذاته. ثالثاً: أن المعالجة الكمية في هذا السياق تقوم على التمثيل التقريبي لبعض المحددات، وليس جميع المحددات المقاصدية.

ورابعاً: أن سلطة النظر النهائي تبقى للمجتهد البشري أو الجهة التنظيمية المختصة، باعتبار أن النموذج أداة مساعدة لتنظيم التقدير وحوكمة القرار، لا بديلاً عن سلطة الاجتهاد.

وبهذه الحدود المنهجية فإن نموذج "معياري" ليست نموذجاً رقمياً لرقمنة الاجتهاد أو أتمتة الفتوى، وإنما هو نموذج إرشادي مساعد يمكن الاستفادة منه في ترتيب عناصر الموازنة المقاصدية في الواقعة، ويفتح المجال أمام بناء تطبيقات ذكية قادرة على دعم القرار الشرعي والمؤسسي بصورة أكثر اتساقاً ومنهجية.

البنية الرياضية للدالة المقاصدية $V\{maq\}$

يقوم "معيّار" على بناء رياضي يحاول محاكاة جانب من عملية الترجيح المقاصدي، من خلال تمثيل بعض المحددات الكيفية المؤثرة في القرار في صورة متغيرات منظمة قابلة للمعالجة الرقمية. ولا تستهدف هذه المعالجة إصدار حكم شرعي، أو إحلال النموذج محل المجتهد البشري، وإنما تهدف إلى بناء مؤشر إرشادي معياري يساهم في تنظيم التفكير، وتحسين اتساق القرار، وتقليل مساحة التفاوت الإجرائي في البيئات الرقمية والمؤسسية.

ولتحقيق هذا المقصد، رُتبت عناصر النموذج في طبقات متدرجة؛ لاختلاف أثرها في الترجيح، فليست جميع المحددات على وزن واحد في النظر المقاصدي. وتقوم هذه البنية على ثلاث طبقات رئيسية: طبقة الثوابت المقاصدية المرجعية، وطبقة محددات فقه الواقع، وطبقة المحددات الاستشرافية والاحترازية. ومن خلال دمج هذه الطبقات وفق منطق رياضي مرجّح، تتولد القيمة المقاصدية الإرشادية المشار إليها بالرمز: $V\{mag\}$

وهو اختصار لعبارة: Maqasid Weighted Value، القيمة المقاصدية المرجّحة. ويُقصد بها القيمة الإرشادية التي ينتجها النموذج بعد معالجة محددات الواقعة وفق الدالة الرياضية للنموذج.

الصيغة الرياضية للدالة

يعتمد نموذج "معيّار" على الدالة الآتية:

$$V_{maq} = (M \times 2.0) + (C \times 1.5)(S \times 1.2)(H + F + A + P + D)$$

وتقوم هذه الدالة على دمج الثوابت المقاصدية المرجعية، ومحددات فقه الواقع، والمحددات الاستشرافية والاحترازية المتعلقة بالواقعة بحيث تمنح العناصر الأعلى تأثيراً وزناً مرجّحاً أكبر، بما يحقق توازناً بين البنية المعيارية الثابتة والاعتبارات الواقعية المتغيرة.

ولا يُراد من هذه الدالة أن تكون حكماً آلياً، بل طريقة منظمة لقراءة قوة المصلحة وترتيب عناصر الموازنة للواقعة آلياً، تُنتج قيمة إرشادية تساعد على تقليل التفاوت التقديري.



طبقات النموذج "معياري" وعناصرها

بنيت الدالة $V\{mag\}$ وفق ثلاث طبقات وظيفية مترابطة، لكل طبقة طبيعتها وأثرها النسبي في بناء المؤشر النهائي.

الطبقة الأولى: الثوابت المقاصدية المرجعية.

تمثل هذه الطبقة النواة المعيارية العليا في النموذج، وتضم ثلاثة عناصر رئيسية: رتبة المقصد M ، والكلية الشرعية C ، ونطاق المصلحة S . وتمتاز هذه العناصر بقدر أعلى من الثبات النسبي؛ لأنها متصلة بالبنية العامة للمقاصد الشرعية، لا بخصوصيات الواقعة وحدها.

وتضم هذه الطبقة:

رتبة المقصد M

يقيس هذا العنصر موقع الواقعة ضمن مراتب المقاصد الثلاث، بحسب درجة القوة المقاصدية التي تنتمي إليها. فإذا تعلقَت الواقعة بالضروريات أُعطيت القيمة 3، وإذا تعلقَت بالحاجيات أُعطيت القيمة 2، وإذا كانت في نطاق التحسينيات أُعطيت القيمة 1.

وقد مُنح هذا العنصر أعلى وزن ترجيحي في النموذج، وذلك بضرب قيمته في 2، ليكون أثره في الدالة على النحو الآتي:

$$M \times 2$$

ويعود ذلك إلى أن رتبة المقصد تمثل الثقل المرجعي الأعلى في عملية الترجيح؛ فالواقعة المتصلة بحفظ الضروريات لا تستوي من حيث الأهمية مع الواقعة الداخلة في الحاجيات أو التحسينيات.

رتبة الكلية الشرعية C

يقيس هذا العنصر موقع الواقعة من جهة الكلية المقاصدية التي تنتسب إليها. فإذا تعلقَت الواقعة بحفظ الدين أُعطيت القيمة 5، وإذا تعلقَت بحفظ النفس أُعطيت القيمة 4، وإذا تعلقَت بحفظ العقل أُعطيت القيمة 3، وإذا تعلقَت بحفظ النسل والأسرة أُعطيت القيمة 2، وإذا تعلقَت بحفظ المال أُعطيت القيمة 1، وفقاً للجدول الآتي:

وقد مُنح هذا العنصر معاملاً ترجيحياً متوسطاً، وذلك بضرب قيمته في 1.5، ليكون أثره في الدالة على النحو الآتي:

$$C \times 1.5$$

ويعود ذلك إلى أن الكلية الشرعية تمثل مرتبة مرجعية مهمة في بيان الوزن النسبي للواقعة داخل البناء المقاصدي .

رتبة المصلحة S

يقيس هذا العنصر مدى اتساع أثر القرار أو الواقعة. فإذا كان الأثر عاماً أُعطي القيمة 3، وإذا كان فتوياً أُعطي القيمة 2، وإذا كان خاصاً محدود النطاق أُعطي القيمة 1.

وقد مُنح هذا العنصر معاملاً ترجيحياً مقداره 1.2، ليكون أثره في الدالة على النحو الآتي:

$$S \times 1.2$$

ويعود ذلك إلى أن اتساع نطاق المصلحة يعد عاملاً مؤثراً في الموازنة المقاصدية؛ فالمصلحة العامة غالباً ما تكون أرجح من المصلحة الخاصة، مع بقاء هذا الترجيح محكوماً برتبة المقصد والكلية الشرعية وسياق الواقعة.

الطبقة الثانية: محددات فقه الواقع

تمثل هذه الطبقة العناصر المتصلة بطبيعة الواقعة وظروفها العملية، وهي عناصر يغلب عليها التغير بحسب اختلاف السياق والبيئة والحاجة. وتضم ثلاثة مؤشرات رئيسية: الحرج والمشقة H، والتكرار والاطراد F، وانعدام البديل A.

وقد جرى التعامل مع هذه المؤشرات بمعامل ثابت 1.0، لأنها تؤدي وظيفة داعمة للتقدير الواقعي، دون أن تتغلب على الثوابت المقاصدية المرجعية.

مؤشر الحرج والمشقة H

يقيس مقدار الحرج المتوقع في الواقعة. فإذا كان الحرج شديداً أُعطي القيمة 3، وإذا كان متوسطاً أُعطي القيمة 2، وإذا كان معتاداً أُعطي القيمة 1.

مؤشر التكرار والاطراد F

يقيس مدى انتشار الواقعة وتكررها. فإذا كانت ظاهرة مطردة أُعطيت القيمة 3،

وإذا كانت متوسطة الوقوع أُعطيت القيمة 2، وإذا كانت نادرة أُعطيت القيمة 1.

مؤشر انعدام البديل A

يقيس مدى توفر البدائل العملية. فإذا لم يوجد بديل مناسب أُعطي القيمة 3، وإذا كانت البدائل عسيرة أُعطي القيمة 2، وإذا كانت البدائل سهلة متاحة أُعطي القيمة 1.

وتسهم هذه المؤشرات في جعل النموذج أكثر اتصالاً بالواقع العملي، بحيث لا يقتصر على الثوابت النظرية، بل يراعي درجة الحرج، وانتشار الواقعة، ومدى توفر البدائل عند تقدير القوة المقاصدية.

الطبقة الثالثة: المحددات الاستشرافية والاحترازية

تمثل هذه الطبقة البعد المستقبلي في النموذج، وتهدف إلى تجاوز النظر إلى الواقعة في صورتها الحالية، من خلال استحضار مآلات القرار ودرجة سلامته من المفسد. وتتكون هذه الطبقة من مؤشرين رئيسيين: مؤشر المآلات (P)، ومؤشر السلامة من المفسدة (D).

مؤشر المآلات (P)

يقيس هذا المؤشر درجة استقرار الأثر المستقبلي المتوقع للقرار. فإذا كانت المآلات قوية ومستقرة أُعطيت القيمة (3)، وإذا كانت متوسطة أُعطيت القيمة (2)، وإذا كانت ضعيفة أو غير واضحة أُعطيت القيمة (1).

ويهدف هذا المؤشر إلى إدخال البعد الاستشرافي ضمن عملية التقدير، بحيث لا يقتصر النظر على الآثار المباشرة أو اللحظية للقرار، بل يمتد إلى ما قد يترتب عليه من نتائج مستقبلية متوقعة.

مؤشر السلامة من المفسدة (D)

يمثل هذا المؤشر أحد الخصائص البنيوية المميزة في نموذج "معياري"؛ إذ لا يقتصر دوره على التأثير في القيمة النهائية للمؤشر، بل يؤدي كذلك وظيفة احترازية. ويقيس هذا المؤشر درجة خلو القرار من المفسد. فإذا تحققت السلامة التامة أُعطيت القيمة (3)، وإذا كانت السلامة جزئية أُعطيت القيمة (2)، وإذا كانت السلامة منخفضة أُعطيت القيمة (1).

وقد صُمم هذا المؤشر بعلاقة طردية موجبة مع المصلحة؛ فكلما ارتفعت درجة السلامة من المفسدة ارتفعت القيمة الإجمالية للمؤشر.

غير أن خصوصية هذا المؤشر لا تقف عند حدود التأثير العددي؛ إذ يعمل كذلك بوصفه صمام أمان داخل النموذج. فإذا بلغت قيمة المؤشر ($D=1$)، فإن النموذج لا يكتفي بخفض القيمة النهائية، بل يعلّق المخرج الرقمي، ولا يقوم بإصدار قيمة تقريبية، ويُحيل الواقعة إلى المراجعة البشرية المباشرة؛ احترازاً من تغليب الحساب العددي على وجود مفسدة راجحة أو اعتراض شرعي معتبر.

ويؤكد هذا المؤشر أن المعالجة الرقمية في نموذج «معيّار» لا يُراد لها أن تتجاوز مقتضيات السلامة الشرعية، بل تظل خاضعة للمراجعة البشرية متى ظهرت مفسدة راجحة أو اعتراض معتبر.

الأسس المرجعية لتوزيع الأوزان

متغيرات نموذج "معيّار" ليست على وزن واحد؛ لأن النظر المقاصدي نفسه لا يسوّي بين هذه المحددات، ولذلك أُعطيت العناصر المرجعية أثراً أعلى من العناصر الظرفية المتغيرة.

مع جميع المتغيرات على درجة واحدة من التأثير؛ لأن المحددات المقاصدية ليست متساوية في أثرها عند الموازنة والترجيح. لذلك جرى إعطاء العناصر المرجعية الأولى وزناً أعلى من العناصر الظرفية المتغيرة.

فجاءت رتبة المقصد M مضروبة في 2، والكلية الشرعية C مضروبة في 1.5، ونطاق المصلحة S مضروباً في 1.2، بينما أُبقيت محددات فقه الواقع والمآلات والسلامة من المفسدة بمعاملها الأساسي.

ويقوم هذا التوزيع على أن العناصر المتصلة بالبنية المقاصدية العامة ينبغي أن تكون أكثر تأثيراً في الناتج من العناصر المرتبطة بظروف الواقعة؛ إذ لو سُويت جميع المتغيرات حسابياً، لأمكن أن تُضخّم بعض الظروف الجزئية أثر واقعة محدودة أو تحسينية حتى تزاخم وقائع أعلى رتبة، وهو ما لا ينسجم مع منطق الترجيح المقاصدي.

وزن رتبة المقصد (M)

أعطيت رتبة المقصد أعلى وزن في النموذج، فجُعل أثرها مضاعفاً بقيمة 2. ويعود

ذلك إلى أن رتبة المقصد تمثل أساساً مركزياً في الموازنة المقاصدية؛ فالانتقال من التحسينيات إلى الحاجيات، ثم إلى الضروريات، ليس انتقالاً في الاسم فقط، بل انتقال في درجة القوة والأولوية والتأثير.

ولهذا كان رفع وزن هذا المتغير مقصوداً؛ حتى يحافظ النموذج على التدرج المقاصدي، ويمنع التسوية الحسابية بين مصالح متفاوتة الرتبة، ويجعل المؤشر أكثر استجابة للمصالح العليا.

وزن الكلية الشرعية (C)

أعطيت الكلية الشرعية وزناً متوسطاً بقيمة 1.5، لأنها تمثل مرتبة مرجعية داخل البناء المقاصدي، وتساعد على ترتيب الأولويات عند الموازنة بين المصالح.

فالواقعة المتصلة بحفظ النفس، مثلاً، ليست في الثقل المقاصدي العام كالواقعة المتصلة بحفظ المال. وهذا التفاوت لا يُقصد به مجرد ترتيب حسابي داخل النموذج، بل يستند إلى أصل معتبر في ترتيب الكليات من جهة القوة والأثر والحماية الشرعية.

ومع ذلك، فإن القيم الرقمية المعتمدة (1، 2، 3، 4، 5) ليست حكماً جامداً في كل واقعة، وإنما هي ترميز إجرائي يساعد النموذج على محاكاة ترتيب الأولويات داخل البنية الرياضية للنموذج.

وزن نطاق المصلحة (S)

أعطى نطاق المصلحة وزناً مقداره 1.2، وهو أدنى من وزن رتبة المقصد والكلية الشرعية؛ لأن اتساع أثر المصلحة مؤثر في الترجيح، لكنه لا يساوي في قوته العناصر المرجعية الأعلى.

فالقرار ذو الأثر العام يستحق عناية أكبر من القرار محدود الأثر، غير أن هذه الأفضلية لا تكون مطلقة؛ إذ تبقى محكومة برتبة المقصد والكلية الشرعية وسياق الواقعة. ولذلك جاء هذا الوزن لتحقيق توازن بين امتداد أثر المصلحة وبين المرجعية المقاصدية العليا.

منطق الجمع والترجيح في الدالة

اختر نموذج "معيّار" مساراً وسطاً في بناء الدالة؛ فلا هو يكتفي بالمتوسط الحسابي الذي يضعف الفروق بين المتغيرات، ولا يعتمد الضرب الكامل الذي قد يبالغ في تضخيم

بعض المتغيرات الظرفية على حساب العناصر المرجعية، بل يقدم العناصر المرجعية أولاً ثم يضيف ما يتصل بالواقع والمآلات والسلامة من المفاسد والاعتراضات. ويقوم هذا المسار على الجمع بين الترجيح الوزني والإضافة التكاملية؛ إذ تُعطى العناصر المرجعية الأساسية أثرها الأعلى في المرحلة الأولى، ثم تُضاف إليها العناصر الواقعية والاستشرافية والاحترازية بوصفها عوامل مساندة في التقدير. ففي المرحلة الأولى تُحسب العناصر المرجعية على النحو الآتي:

$$(M \times 2) + (C \times 1.5) + (S \times 1.2)$$

والمقصود بذلك إبراز أثر رتبة المقصد، والكلية الشرعية، ونطاق المصلحة في بناء المؤشر. ثم تُضاف في المرحلة الثانية محددات فقه الواقع والمآلات والسلامة من المفسدة:

$$H + F + A + P + D$$

وهذه العناصر لا تلغي أثر الثوابت المرجعية، لكنها تجعل المؤشر أكثر اتصالاً بالواقع العملي وظروفه.

وقد فضّل هذا البناء على بعض الصيغ الأخرى؛ فالمتوسط الحسابي قد يسوّي بين متغيرات متفاوتة الأثر، والنماذج الاحتمالية الكاملة تحتاج إلى بيانات واسعة ومعايرة مستقلة، أما النموذج الضربي الكامل، مثل:

$$M \times C \times S \times H \times F \times A \times P \times D$$

فقد يجعل النتيجة شديدة الحساسية للتغيرات الجزئية في القيم، بما يؤدي إلى تضخيم بعض الآثار أو تقليصها على نحو لا يناسب طبيعة الترجيح المقاصدي.

السقف الرياضي للدالة

تبلغ القيمة القصوى الممكنة للدالة $V\{mag\}$ مقدار 32.1، وذلك عند بلوغ جميع المتغيرات أعلى قيمها، كما في الصيغة الآتية:

$$(3 \times 2.0) + (5 \times 1.5) + (3 \times 1.2) + (3 + 3 + 3 + 3 + 3) = 32.1$$

ويمثل هذا الرقم السقف النظري الأعلى للمؤشر المقاصدي المرجح داخل النموذج.

ولا يعني الاقتراب من هذا السقف صدور حكم إلزامي أو قرار واجب التنفيذ، وإنما يدل على ارتفاع القوة الإرشادية للمصلحة وفق معايير النموذج. كما أن انخفاض المؤشر لا يعني بالضرورة فساد الواقعة أو بطلانها، بل قد يشير إلى الحاجة لمزيد من الدراسة، أو إلى ضعف الاستقرار الترجيحي، أو إلى وجود معارضات تحتاج إلى فحص نوعي أعمق.



ولهذا يتجنب النموذج في مرحلته الحالية وضع نطاقات رقمية فاصلة، بل يكتفي بنطاقات وصفية إرشادية تساعد على الموازنة، إلى حين اختباره ومعايرته. وعليه، فإن قيمة $V\{mag\}$ ليست نتيجة نهائية مغلقة، وإنما مؤشر إجرائي يساعد في تنظيم التفكير وحوكمة التقدير داخل البيئات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي.

منطق التشغيل وسير البيانات

تمثل الدالة $V\{mag\}$ الجانب الحسابي في نموذج "معيّار"، أما منطق التشغيل فيوضح المسار الذي تنتقل فيه الواقعة من وصفها الأولي إلى صورة يمكن التعامل معها داخل النموذج.

فالواقعة لا تدخل النموذج في صورة أرقام جاهزة، وإنما تبدأ غالباً بوصف فقهي أو واقعي يتضمن معاني تقديرية، مثل: المصلحة، والمفسدة، والحرّج، والمآلات، واتساع الأثر. ثم يعاد ترتيب هذه المعاني في صورة متغيرات معيارية محددة، حتى يمكن إدخالها في الدالة الرياضية.

وبذلك لا يكون المقصود من سير البيانات إنتاج حكم شرعي آلي، وإنما ترتيب عناصر الواقعة، وتقريب صورة الموازنة المقاصدية، وجعل مسار التقدير أكثر وضوحاً وقابلية للمراجعة.

البنية التشغيلية للنموذج

تمر الواقعة داخل نموذج "معيّار" بخمس مراحل تشغيلية متتابعة، تبدأ بوصف الواقعة وتنتهي بإنتاج المؤشر الإرشادي.

إدخال وصف الواقعة

تبدأ العملية بجمع المعطيات الأساسية المتعلقة بالواقعة أو القرار محل الدراسة، ويشمل ذلك:

١. تحديد عنوان مختصر للواقعة.

٢. وصف سياقها الواقعي.

٣. بيان العناصر المؤثرة فيها.

وفي هذه المرحلة لا تُجرى أي معالجة حسابية، وإنما يُعاد تنظيم الوصف السردى للواقعة في صورة وحدات تحليلية قابلة للمعالجة. وتعد هذه المرحلة من أكثر مراحل النموذج أهمية؛ لأن جودة التمثيل الأولي تنعكس بصورة مباشرة على جودة المؤشر النهائي.

التوصيف المعياري للمتغيرات

بعد استيعاب الواقعة، تُحدد القيم الخاصة بمتغيرات النموذج من خلال تحويل

الأوصاف الكيفية إلى قيم معيارية منظمة. فإذا كانت الواقعة تمس استقرار المجتمع أو أمنه، فقد تصنف ضمن الضروريات، وإذا كان أثر القرار عامًا سجل ضمن المصلحة العامة، وإذا كانت الواقعة كثيرة التكرار منح مؤشر الاطراد قيمة أعلى. ولا يقوم النموذج في هذه المرحلة بالاجتهاد أو الاستنباط، وإنما يساعد على ترتيب عناصر الواقعة، وضبط مسار التقدير ما أمكن.

المعالجة الرياضية المرجحة

بعد اكتمال توصيف المتغيرات، تبدأ المرحلة الحسابية الأساسية؛ حيث تُطبق معاملات الترجيح على الثوابت المرجعية، ثم تُضاف إليها محددات فقه الواقع والعناصر الاستشرافية، لينتج عن ذلك المؤشر الكلي:

$$V_{maq} = (M \times 2.0) + (C \times 1.5)(S \times 1.2)(H + F + A + P + D)$$

ويهدف هذا البناء إلى إعطاء العناصر المرجعية وزنها الأعلى، مع الإبقاء على أثر الواقع والمآلات في النتيجة النهائية.

فحص السلامة

قبل اعتماد النتيجة النهائية، يقوم النموذج بفحص مؤشر السلامة من المفسدة (D). فإذا بلغت قيمته الحد الأدنى (D = 1)، يعلّق النموذج المخرج الرقعي ولا يصدر قيمة رقمية تقريبية، وتحال الواقعة إلى المراجعة البشرية المباشرة؛ احترازًا من تغليب الحساب العددي على وجود مفسدة راجحة أو اعتراض شرعي معتبر. ويجسد هذا الإجراء أحد المبادئ الحاكمة للنموذج، وهو أن الاحتراز المقاصدي مقدم على الثقة الحسابية المجردة.

إنتاج المؤشر الإرشادي

إذا اجتازت الواقعة مرحلة السلامة الحوكمية، ينتج "معيّار" مؤشراً رقمياً إرشادياً يحاكي الترجيح المقاصدي، يساعد على قراءة قوة المصلحة ومراجعة عناصر الموازنة قبل القرار النهائي.

ومع ذلك، فإن هذا المؤشر لا يمثل حكمًا شرعيًا أو فتوى أو قرارًا تنظيميًا مستقلاً، وإنما يظل أداة مساندة للتقدير، مع بقاء سلطة الاجتهاد النهائي للنظر البشري المختص.

خريطة تدفق البيانات

يمكن اختصار حركة البيانات داخل نموذج "معيّار" في جدول إجرائي يوضح انتقال الواقعة من الوصف الأولي إلى المؤشر الإرشادي:

المرحلة	الوظيفة الإجرائية	الوصف
الأولى	وصف الواقعة	تحديد السياق والمعطيات المؤثرة
الثانية	استخراج المحددات المقاصدية	تحديد الكليات والمصالح والمآلات
الثالثة	التمثيل المعياري	تحويل الأوصاف إلى متغيرات معيارية
الرابعة	المعالجة الرياضية المرجّحة	تطبيق الدالة الحاكمة ($V_{\{maq\}}$)
الخامسة	فحص السلامة من المفسدة	مراجعة مؤشر (D) بوصفه صمام أمان حوكمي
السادسة	إنتاج المؤشر الإرشادي	توليد القيمة المقاصدية المرجّحة
السابعة	الإحالة البشرية	مراجعة المخرج من قبل المختص

ويكشف هذا التسلسل أن النموذج لا يعمل بوصفه آلة لإنتاج الحكم، وإنما بوصفه أداة تنظيم معيارية تساعد على محاكاة بعض جوانب الترجيح المقاصدي.

الطبيعة الحاسوبية للنموذج

من الناحية التقنية، يمكن عدّ «معيّار» قريباً من النماذج الخبيرة ذات الأوزان؛ لأنه يعتمد قواعد محددة، وأوزاناً ظاهرة، ومخرجاً يمكن تتبع سببه.

ويتميز النموذج عن أنظمة الذكاء الاصطناعي التنبؤية البحتة بأنه يقوم على معايير محددة مسبقاً، ومنطق حسابي ظاهر، ونتيجة يمكن تتبعها وتفسيرها. وهذا يجعله أكثر ملائمة للبيئات الشرعية والتنظيمية والمؤسسية.

وعليه، فإن نموذج "معيّار" لا يستهدف بناء ذكاء اصطناعي مستقل في الإفتاء أو الاجتهاد، وإنما يقدم بنية معيارية رقمية مساعدة، قادرة على تنظيم المعالجة المقاصدية داخل البيئات الذكية.

التكليف الإجرائي وصمامات الأمان

يعرض هذا الفصل طريقة التعامل مع المخرج الرقمي في نموذج «معياري»، ويبين الحدود التي تمنع تحويل المؤشر إلى حكم مستقل أو قرار نهائي. فالقيمة الناتجة عن الدالة $V\{mag\}$ لا تُقرأ بوصفها حكماً شرعياً، وإنما بوصفها دلالة إرشادية تساعد على فهم قوة الواقعة داخل النموذج، ومدى استقرار عناصرها المقاصدية.

ولهذا لم يعتمد النموذج، في مرحلته الحالية، نطاقات رقمية فاصلة تقطع بالنتيجة، بل اكتفى بنطاقات وصفية مرنة، تراعي الطبيعة الاجتهادية للمجال المقاصدي، وتترك مجالاً للمراجعة البشرية والتحقق من ملائمة الواقعة.

النطاقات الوصفية للمخرج النهائي

في المرحلة الحالية من تطوير النموذج، تُقرأ قيمة $V\{mag\}$ ضمن نطاقات إرشادية وصفية لا قطعية، وذلك على النحو الآتي:

النطاق المرتفع

ويمثل الحالات التي تشير فيها القيم المتجمعة إلى مصلحة راجحة قوية ومستقرة نسبياً. وغالباً ما يدل هذا النطاق على قوة الحثيات المقاصدية، وارتفاع الوزن المرجعي، واستقرار المآلات، وانخفاض مستوى المعارضات المفسدية.

إلا أن هذا النطاق لا يُنشئ إلزاماً تلقائياً، ولا يعني بالضرورة وجوب القرار أو حتميته؛ إذ قد توجد اعتبارات نوعية أو نظامية أو واقعية لا تستوعبها المعالجة الرقمية.

النطاق المتوسط

ويمثل الحالات التي تظهر فيها قوة مقاصدية متوسطة، أو غير مستقرة بصورة كافية. وفي هذا المستوى، يكون القرار بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقق؛ لأن بعض المتغيرات قد تكون متعارضة، أو غير مكتملة الوضوح، أو متوسطة القوة.

ويعد هذا النطاق من أكثر المجالات احتياجاً إلى المراجعة البشرية الاجتهادية؛ لاحتتمال تغير النتيجة بتغير بعض المعطيات أو القرائن.

النطاق المنخفض

ويمثل الحالات التي يبدو فيها ضعف القوة التوجيهية أو عدم استقرار المصلحة

المقاصدية. وقد يدل ذلك على محدودية أثر المصلحة، أو ضعف المآلات، أو سهولة وجود البدائل، أو وجود مؤشرات معارضة.

ومع ذلك، فإن انخفاض المؤشر لا يعني فساد الواقعة أو بطلانها تلقائياً، بل يشير غالباً إلى ضعف القوة الإرشادية للنموذج في ترجيحها.

وهنا يأتي السؤال لماذا يتجنب نموذج "معيّار" وضع عتبات رقمية جامدة؟ والجواب أن النموذج يتجنب -في هذه المرحلة- اعتماد حدود رقمية فاصلة؛ لأن المجال المقاصدي اجتهادي، والوقائع تختلف بسياقاتها وقرائنها، كما أن النموذج لم يخضع بعد لمعايرة تطبيقية واسعة.

فهو لا يزال إطاراً تأسيسياً قابلاً للتحسين والمعايرة، ويمكن مستقبلاً تطوير نطاقات أكثر دقة بعد اختباره على عينات واسعة، وقرارات واقعية، وبيئات تشغيل متنوعة.

وعليه، فإن قراءة المخرج في هذه المرحلة قراءة وصفية إرشادية، لا تقريرية نهائية.

صمام الأمان الحوكمي

يُعد مؤشر السلامة من المفسدة (D) أحد أبرز الخصائص المميزة في نموذج "معيّار". ففي حين تؤدي بقية المتغيرات وظيفة تحسين دقة التقدير، يؤدي هذا المؤشر وظيفة إضافية تتمثل في حماية النموذج من الانجراف نحو ترجيح رقمي قد يتعارض مع وجود مفسدة قوية أو معارضة معتبرة.

فإذا بلغت قيمة (D=1)، فإن النموذج يعلّق المؤشر الرقمي النهائي، ولا يكتفي بخفض القيمة الحسابية. وفي هذه الحالة تُحال الواقعة مباشرة إلى المراجعة البشرية؛ لأن مستوى السلامة أصبح منخفضاً بصورة تستدعي مزيداً من التحقيق، أو مراجعة مناهج الحكم، أو إعادة توصيف الواقعة.

ويمثل هذا التصميم ترجمة إجرائية لفكرة تقديم الاحتراز المقاصدي على الثقة الحسابية المجردة، بما يمنح النموذج قدرأ أعلى من الأمان الشرعي، والتحفّظ المنهجي، والانضباط الحوكمي.



حدود الاعتماد على المؤشر الرقمي

حدود الاعتماد على المؤشر الرقمي

على الرغم من البناء الرياضي للنموذج، فإن القيمة الناتجة عن $V\{mag\}$ لا تستقل بالدلالة على الحكم، وإنما تُقرأ بوصفها مؤشراً مساعداً على ترتيب عناصر النظر في الواقعة.

وترتبط جودة هذا المؤشر بجودة التوصيف الأولي؛ إذ إن الخطأ في تصوير الواقعة أو تقدير متغيراتها قد يؤدي إلى انحراف في النتيجة. ولذلك لا يغني النموذج عن الخبرة الشرعية، ولا عن فقه الواقع، ولا عن مراجعة الجهة المختصة. ومن ثم، فميزة "معيّار" لا تكمن في إنتاج رقم نهائي، بل في إعادة تنظيم عناصر الموازنة المقاصدية في صورة معيارية قابلة للفهم والمراجعة.

الخاتمة

خلص هذا الكتيب إلى أن بعض عناصر الترجيح المقاصدي يمكن تمثيلها في نموذج رياضي إرشادي، لا ليحل محل الاجتهاد، بل ليعين على ترتيب الموازنة داخل البيئات الرقمية.

وقد انتهى النموذج إلى بناء الدالة الحاكمة:

$$V_{maq} = (M \times 2.0) + (C \times 1.5)(S \times 1.2)(H + F + A + P + D)$$

وهي دالة تقوم على فلسفة الترجيح المرجعي الموزون، بما يحقق قدرًا من التوازن بين الثبات المرجعي، والمرونة الواقعية، والاحتراز المقاصدي.

ويتميز النموذج بعدد من الخصائص؛ من أبرزها: البنية الطبقية للمتغيرات، وإمكانية التمثيل المعياري لبعض المحددات المقاصدية الكيفية، والقابلية التفسيرية والشفافية الحسابية، ووجود صمام أمان حوكمي يمنع الاعتماد الآلي على المخرجات الرقمية عند انخفاض مستوى السلامة من المفسدة.

ومع ذلك، فإن النموذج لا يمثل أداة لإنتاج الحكم الشرعي، ولا يدعي استبدال المجتهد أو الاستقلال بالاجتهاد؛ إذ إن قيمة $V\{mag\}$ لا تعدو أن تكون مؤشراً إرشادياً يساعد في تنظيم التفكير وحوكمة التقدير، مع بقاء الحاجة إلى المراجعة البشرية، وفهم السياق، وتحقيق المناط، ومراعاة المآلات الواقعية.

كما يفتح النموذج المجال أمام عدد من التطبيقات المستقبلية، مثل: أنظمة دعم القرار الشرعي والمؤسسي، ومنصات الفتوى الذكية المساندة للمفتي، وحوكمة القرارات التنظيمية، والمعايرة المقاصدية للسياسات العامة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التفسيرية القابلة للتعليل. ويظل النموذج قابلاً للتطوير مستقبلاً من خلال الاختبارات الميدانية، وإعادة المعايير، وتحسين الأوزان، وتوسيع مجالات التطبيق.

ويُراد بهذا الكتيب أن يكون وثيقة تأسيسية شارحة لبنية النموذج ومعادلته وآلية عمله، مع حفظ الحقوق العلمية والفكرية للمؤلف وفق الأنظمة ذات الصلة.

وفي إطار التحقق الأولي من قابلية تشغيل النموذج داخل البيئات الرقمية، تم تطوير بيئة تشغيل تجريبية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي التفاعلي، بهدف اختبار إمكانات النموذج ودراسة فرص تطويره في التطبيقات المؤسسية والشرعية



مستقبلاً.

رابط البيئة التشغيلية التجريبية:

[https://chatgpt.com/g/g-6a1f2cc99cb88191b9e00738fd18dd29-mi-](https://chatgpt.com/g/g-6a1f2cc99cb88191b9e00738fd18dd29-mi-yr-lmyzn-lmqsdylrqmy)

[yr-lmyzn-lmqsdylrqmy](https://chatgpt.com/g/g-6a1f2cc99cb88191b9e00738fd18dd29-mi-yr-lmyzn-lmqsdylrqmy)

الملحق: دليل الاستخدام المختصر لنموذج «معيّار| الميزان المقاصدي الرقيي»

يقدم هذا الملحق طريقة موجزة للتعامل مع نموذج «معيّار» عند عرض النوازل والقرارات المؤسسية عليه، بحيث تكون الواقعة موصوفة بما يكفي لتحليلها من جهة تحقيق المناط، والموازنة بين المصالح والمفاسد، والنظر في المآلات.

أولاً: ما طبيعة المسائل المناسبة للنموذج؟

- يناسب استخدام النموذج في المسائل ذات الطابع الاجتهادي أو المؤسسي، مثل:
- قرارات الحوكمة.
 - النوازل المعاصرة.
 - قضايا الأوقاف والقطاع غير الربحي.
 - الموازنات بين المصالح والمفاسد.
 - الوقائع التي تحتاج إلى تقدير الواقع والبدائل والمآلات.
- ولا يُستخدم النموذج في الإفتاء المباشر، أو مسائل العقيدة، أو العبادات المحضة، أو الأحكام القطعية المنصوصة، أو الحدود والكفارات.

ثانياً: كيف يصف المستخدم الواقعة؟

كلما كان وصف الواقعة أكثر دقة واكتمالاً، كانت نتيجة التحليل أكثر انضباطاً.

ويُفضل أن يتضمن الوصف العناصر الآتية:

١. وصف النازلة أو القرار محل الدراسة.
٢. المصلحة أو الهدف المتوقع من القرار.
٣. نطاق الأثر المتوقع.
٤. درجة المشقة أو الحرج.
٥. مدى تكرار الحالة أو اطرادها.
٦. البدائل المتاحة.
٧. المآلات المتوقعة.
٨. المعارضات أو المفاسد المحتملة.



ثالثاً: مثال على الصياغة المناسبة

بدلاً من أن يقول المستخدم:

هل يجوز للجمعية إيقاف بعض برامجها؟

الأفضل أن يقول:

تدرس جمعية خيرية إيقاف بعض البرامج الأقل أثراً مؤقتاً، وتوجيه ميزانيتها لدعم أسر متضررة من فقدان الدخل. ويهدف القرار إلى تخفيف الضرر المعيشي عن الأسر الأشد احتياجاً، مع احتمال تضرر بعض المستفيدين من البرامج المتوقفة. وتوجد بدائل أخرى، لكنها أقل أثراً، ويتوقع أن يؤدي القرار إلى نفع أوسع إذا أحسن توضيحه للمستفيدين.

فهذه الصياغة تمكن النموذج من تحليل الواقعة بصورة أكثر انضباطاً؛ لأنها تشمل على وصف القرار، والمصلحة، ونطاق الأثر، والبدائل، والمآلات، والآثار المحتملة.

رابعاً: ماذا يقدم النموذج؟

عند اكتمال البيانات، يقدم النموذج تقريراً منظماً يتضمن عادة:

- توصيف الواقعة.
- تقدير عناصر الموازنة المقاصدية.
- تحليل التقديرات المعتمدة.
- قراءة مقاصدية للمؤشر الناتج.
- تنبيهات وتحفظات عند وجود معارضات أو مخاطر معتبرة.
- التأكيد أن النتيجة مؤشر إرشادي لا حكماً شرعياً نهائياً.

خامساً: تنبيه .

تبقى مخرجات «معيار» قرائن منظمة للنظر، لا فتوى ولا قرارًا ملزمًا. ويظل الاعتماد النهائي للمجتهد أو الباحث أو الجهة الشرعية أو النظامية المختصة.

يقدم هذا الكتاب نموذج «معيار | الميزان المقاصدي الرقمي» بوصفه نموذجًا رياضيًا إرشاديًا يحاكي جانبًا من عملية الترجيح المقاصدي في البيئات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال دالة مرجحة تجمع بين المحددات الشرعية والواقعية والاستشرافية، مع المحافظة على مركزية النظر الاجتهادي البشري

Vmaq

$$(M \times 2.0) + (c \times 1.5) + (S \times 1.2) + (H + F + A + P + D)$$

